



دولة الكويت
مجلس الأمة
State of Kuwait
National Assembly



١٢ سبتمبر ٢٠١١

إدارة التوثيق والمعلومات	
١٣	الفصل التشريعي
٤	دور الإنعقاد
٧٠١	رقم الوثيقة

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه صفة الاستعجال .

مع خالص التحية ،،

مقدمو الاقتراح

مسلم محمد البراك

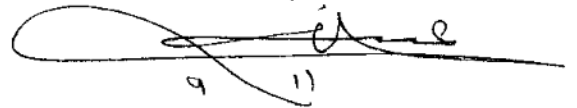
أحمد عبدالعزيز السعدون

علي سالم الدقباسي

خالد مشعان طاحووس

د. فيصل علي المسلم

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مع إعطائه صفة الاستعجال



٩ ١١



اقتراح بقانون
بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال

- بعد الإطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الشركات التجارية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠م والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠م والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

- مادة أولى -

تضاف إلى القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه ثلاث مواد جديدة بأرقام مادة (٣) مكرراً ، مادة (٣) مكرراً (أ) ، مادة (٣) مكرراً (ب) ، نصها كالاتي .

مادة (٣) مكرراً:

على جميع المؤسسات المصرفية والمالية والجهات الحكومية المخاطبة بالمادة(٣) من هذا القانون أن تقدم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذه المادة إلى وزير المالية كشفاً بجميع المعاملات المشبوهة المشار إليها في البند (٤) من المادة ذاتها ، وكذلك الإيداعات النقدية التي قبلها القطاع المصرفي بالمخالفة للتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي أو من أي جهة رسمية مختصة حتى وان كان قبول هذه الإيداعات قد تم بتفويض مسبق أو بتفويض فوري من بنك الكويت المركزي أو من أي سلطة أو جهة رسمية أخرى استثناء من التعليمات والقرارات المعمول بها وذلك اعتباراً من ٢٠٠٩/٤/١ وحتى نهاية الشهر السابق على تاريخ العمل بهذه المادة.



دولة الكويت
مجلس الأمة
State of Kuwait
National Assembly



ويجب أن يتضمن الكشف اسم صاحب الحساب وقيمة الإيداعات النقدية وتاريخ إيداعها والجهة الرقابية التي تم إبلاغها بها والجهة التي فوضت بقبول الإيداع استثناء من التعليمات والقرارات الصادرة بهذا الشأن مشفوعة بجميع المستندات المؤيدة ، ويقدم وزير المالية إلى مجلس الأمة صورة طبق الأصل من هذا الكشف خلال أسبوع من تاريخ تسلمه.

ويسري حكم الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة على الأفعال المشابهة التي وقعت أو تقع بعد ذلك التاريخ ، على أن تتولى الجهات المخاطبة بالمادة (٣) من هذا القانون إبلاغ وزير المالية بها عنها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وقوعها.

مادة (٣) مكرراً (أ)

يقدم وزير المالية إلى مجلس الأمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذه المادة كشفاً تفصيلياً بجميع المبالغ النقدية التي تم سحبها من حسابات الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة لدى بنك الكويت المركزي سواء كان ذلك بالدينار الكويتي أو بأي عملة أجنبية ، وذلك اعتباراً من السنة المالية ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ وحتى السنة المالية ٢٠١٠ / ٢٠١١ على أن يتضمن الكشف اسم الجهة الساحبة وتاريخ السحب واسم من تم السحب لصالحه ، وتفصيل التصرف بالأموال المسحوبة، وذلك لكل جهة ولكل سنة مالية على حدة .

ويسري حكم الفقرة السابقة على المسحوبات من الحسابات ذاتها للسنوات المالية اللاحقة على أن يقدم وزير المالية إلى مجلس الأمة كشفاً تفصيلياً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ كل سحب .

وتوزع الكشوف المشار إليها في المادة (٣) مكرراً وفي هذه المادة فور وصولها إلى مجلس الأمة على جميع أعضائه .



دولة الكويت State of Kuwait
مجلس الأمة National Assembly



مادة (٣) مكرراً (ب)

مع عدم الإخلال بأي عقوبات ينص عليها أي قانون آخر أو هذا القانون ، يحظر على أي وزارة أو إدارة حكومية أو أي جهة ذات ميزانية ملحقة أو مستقلة أو أي شركة تملك الدولة نسبة خمسين في المائة (٥٠%) من رأس مالها أو أكثر، تقديم أي تسهيلات انتمائية أو غيرها للجهات المخاطبة بالمادة (٣) من هذا القانون أو إقامة أي علاقات رسمية بشكل مباشر أو غير مباشر معها ، إذا لم تلتزم هذه الجهات بتطبيق أحكام هذا القانون، أو قدمت معلومات أو بيانات مخالفة للحقيقة ، أو قامت بأي إجراء يقصد منه أو يكون من شأنه إضفاء الشرعية على أي فعل من الأفعال المشبوهة المشار إليها في هذا القانون.

- مادة ثانية -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح



مذكرة إيضاحية

للاقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام القانون

رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال

على الرغم من صدور القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وما تضمنه من نصوص واضحة ، وما ورد في مستهل مذكرته الإيضاحية في شأن ما وصلت إليه عمليات غسيل الأموال من " إن عمليات غسيل الأموال قد أصبحت جذورها ضاربة في أعماق المجتمع الدولي في العصر الحاضر ، وتفاقت إلى حد كبير ، مما شغل بال المؤسسات التنفيذية والتشريعية ، لما تجره من آثار ضارة على الاقتصاد والأخلاق وإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص لما يترتب عليه من تكوين ثروات طائلة وسريعة دون سند أو مصدر شرعي ، فضلا عن إخفاء العديد من الجرائم الأخرى وبصفة خاصة جرائم الاتجار بالمخدرات والجرائم المخلة بالأمن العام المحلي والدولي ."

إلا أن ما أثير من قضايا تتعلق بإيداعات لأموال نقدية بلغت عشرات الملايين ، وما كان لمثل هذه الأمور والتصرفات من مقدمات سبق طرحها وتداولها في الساحة السياسية ومن ذلك مثلا ما سبق أن ذكر عن مبالغ صرفت بشيكات من مسئولين أو مبالغ نقدية كبيرة يذكر توزيعها على بعض الأطراف خلال ظروف معينة وخاصة في فترة ممارسة الدور الرقابي لأعضاء مجلس الأمة ، أو أثناء انتخابات أعضاء مجلس الأمة ، أصبح يستحق إجراء تعديل على القانون المشار إليه خاصة بعد أن امتنعت الجهات الرسمية عن تقديم البيانات والمعلومات المطلوبة إلى لجنة التحقيق التي شكلها المجلس استنادا لأحكام المادة ١١٤ من الدستور وذلك بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠٠٢ م . ومن أجل ذلك فقد أعد هذا الاقتراح بقانون الذي تنص مادته الأولى على إضافة ثلاث مواد جديدة بأرقام (٣) مكرراً ، مادة (٣) مكرراً (أ) ، مادة (٣) مكرراً (ب) .



دولة الكويت State of Kuwait
مجلس الأمة National Assembly



حيث أوجبت المادة (٣) مكرراً على جميع المؤسسات المصرفية والمالية والجهات الحكومية المخاطبة بالمادة (٣) من هذا القانون أن تقدم خلال ثلاثين يوماً (٣٠ يوماً) من تاريخ العمل بهذه المادة إلى وزير المالية كشفاً بجميع المعاملات المشبوهة المشار إليها في البند (٤) من المادة ذاتها ، وكذلك الإيداعات النقدية التي قبلها القطاع المصرفي بالمخالفة للتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي أو من أي جهة رسمية مختصة حتى وإن كان قبول هذه الإيداعات قد تم بتفويض مسبق أو بتفويض فوري من بنك الكويت المركزي أو من أي سلطة أو جهة رسمية أخرى استثناء من التعليمات والقرارات المعمول بها .

ونصت كذلك على أن يتضمن الكشف اسم صاحب الحساب وقيمة الإيداعات النقدية وتاريخ إيداعها والجهة الرقابية التي تم إبلاغها بها والجهة التي فوضت بقبول الإيداع استثناء من التعليمات والقرارات الصادرة بهذا الشأن مشفوعة بجميع المستندات المؤيدة وذلك اعتباراً من ٢٠٠٩/٤/١ وحتى نهاية الشهر السابق على تاريخ العمل بهذه المادة ، ويقدم وزير المالية إلى مجلس الأمة صورة طبق الأصل من الكشوف المشار إليها خلال أسبوع واحد من تسلمه لها . وحتى يمكن متابعة هذا الأمر بشكل مستمر نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على سريان حكم الفقرتين الأولى والثانية منها للأفعال المشابهة التي وقعت أو تقع بعد ذلك التاريخ ، وألزمت الجهات المخاطبة بالمادة (٣) من هذا القانون إبلاغ وزير المالية عنها خلال ثلاثين يوم من تاريخ وقوعها .

أما المادة (٣) مكرراً (أ) فقد ألزمت وزير المالية بأن يقدم إلى مجلس الأمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذه المادة كشفاً تفصيلياً بجميع المبالغ النقدية التي تم سحبها من حسابات الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة لدى بنك الكويت المركزي سواء كان ذلك بالدينار الكويتي أو بأي عملة أجنبية ، وذلك اعتباراً من السنة المالية ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ وحتى السنة المالية ٢٠١٠ / ٢٠١١ على أن يتضمن الكشف اسم الجهة الساحبة وتاريخ السحب واسم من تم السحب لصالحه ، وتفصيل التصرف بالأموال المسحوبة، وذلك لكل جهة ولكل سنة مالية على حدة .



دولة الكويت
مجلس الأمة
State of Kuwait
National Assembly



واستمراراً للمتابعة نصت كذلك على سريان حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على المسحوبات من الحسابات ذاتها للسنوات المالية اللاحقة خلال ثلاثين يوماً من كل سحب مع توزيع الكشوف المشار إليها في المادة (٣) مكرراً (أ) وفي هذه المادة بعد وصولها إلى مجلس الأمة على جميع أعضائه.

وتأكيداً على أهمية التزام الجهات المخاطبة بالمادة ٣ من هذا القانون نصت المادة (٣) مكرراً (ب) على أنه مع عدم الإخلال بأي عقوبات ينص عليها أي قانون آخر أو هذا القانون ، يحظر على أي وزارة أو إدارة حكومية أو أي جهة ذات ميزانية ملحقة أو مستقلة أو أي شركة تملك الدولة نسبة خمسين في المائة (٥٠%) من رأس مالها أو أكثر، تقديم أي تسهيلات ائتمانية أو غيرها للجهات المخاطبة بالمادة (٣) من هذا القانون أو إقامة أي علاقات رسمية بشكل مباشر أو غير مباشر معها ، إذا لم تلتزم هذه الجهات بتطبيق أحكام هذا القانون، أو قدمت معلومات أو بيانات مخالفة للحقيقة ، أو قامت بأي إجراء يقصد منه أو يكون من شأنه إضفاء الشرعية على أي فعل من الأفعال المشبوهة المشار إليها في هذا القانون .

